

اثر الإصلاآات السفسافة والاقتصاءفة فف فطور الاقتصاء الرومافف

م. د. سآار شءهان الزهفرفف

جامعة واسط / كلية القانون

المقدمة

شهدت عملفة الإصلاآات السفسافة فف دول أوربا الشرقفة الانتقال من النظام الشمولف إلى النظام الءفمقراطف واآآذآ أسالفف عدة منها السلمف والعنف والثورف والإصلاآ التءرففف حسب نظرة السلطة السفسافة إلى الإصلاآ ومدف قبولها ورفضها له فهناك دول اآآذآ أسلوب الحل السلمف التفاوضف وبعاء الحلول الوسطف للمشاكل السفسافة والاقتصاءفة. ودول أخرى آوءهآ الجماهفر ففها إلى التعبير عن مطالبها بالإصلاآ عن طرفق التظاهرات الآف أآبرت السلطة الءاكمة على آنففآ تلك الممارسات الءفمقراطفة واستعملآ القوة ضد الشعب وهذا المشهد شهدته رومافا مما شآع الشعب الرومافف إلى القفام بثوره ضد السلطة الءاكمة وإسقاط النظام الشفوعف فف رومافا نفافة عقد الثمانففات والآحول نحو النظام الءفمقراطف وإآباع السبل الءفمقراطفة فف إدارة البلاد. وقد آزامن الإصلاآ الاقتصاءف فف رومافا مع الإصلاآ السفسافف فف الآحول من النظام الاآآراكف إلى اقآصاء السوق.

اشكالفة البآآ

فعد موضوع الإصلاآ السفسافف والاقتصاءف من الموضوعات المآآلفة فف بنائها وكفففة القفام بها وما هو الأسلوب الءف فآبع وما هو موقف القوى السفسافة من الإصلاآات السفسافة والاقتصاءفة وما هف الحلول الآف فآم آبنفها فف حالة وجود قوى آعارض أو آعرقل تطوفر تلك الإصلاآات. ولابء لهذا البآآ الإآابة على آساؤلات عدة آآلآص بكفففة إآراء الإصلاآات السفسافة والاقتصاءفة فف رومافا موضوع البآآ. وما هو الأسلوب المآبع فف عملفة الإصلاآ وما هف القراءات السفسافة والاقتصاءفة الآف كانت مسؤولة من الإصلاآ وما هف آطاوات رومافا فف معالآة أوضاعها السفسافة والاقتصاءفة فف ظل الأزمة الاقتصاءفة العالمفة.

فرضفة البآآ

وصلآ دول أوربا الشرقفة إلى قناعة فف نفافة عقد الثمانففات من القرن الماضف إن النظم السفسافة الاقتصاءفة المآبعة لم آلبف طموآات الجماهفر ولم آواكب الفطور السفسافف والاقتصاءف فف العالم نآفآة آآلف البنى الاقتصاءفة وانعدام الحرفات العامة والمشاركة السفسافة ولذلك لابء من إصلاآات آذرفة وشاملة فف بنة النظام السفسافف والاقتصاءف والآحول من النظام الشمولف إلى النظام الءفمقراطف ونظام اقآصاء السوق وهذا ما حصل فف رومافا ودول وسط وشرق أوربا الآف آبنت الإصلاآات السفسافة والاقتصاءفة استطاعآ أن آآقق نمو اقآصاءف وتطور العملفة الءفمقراطفة ففها بالرغم من وجود صعوبات اقآصاءفة واجهة عملفة الإصلاآ الاقتصاءف ومنها الفساد المالف والإدارف فهذا المآآآات لم آساهم فف طبعفة الحال من آراءع الإصلاآات فف رومافا.

المبحث الأول- الإصلاح السياسي في رومانيا ومرحلة التحول إلى النظام الديمقراطي

المطلب الأول: رومانيا في إطار حكم النظام الشيوعي

كان نيكولاي تشاكو قائد الحزب الشيوعي الروماني في عام ١٩٦٥ استلم الحكم في رومانيا واتخذ سياسة الانفتاح تجاه الغرب بعيدا عن الاتحاد السوفيتي وحكم البلاد من خلال نظام الحزب الواحد الذي لا يؤمن بالديمقراطية والحرية والتعددية السياسية لذلك اتبع نظام الحكم الشمولي في السيطرة على كل مؤسسات الدولة بواسطة أعضاء الحزب الشيوعي وكذلك وأحال أكثر المناصب الأمنية والاقتصادية إلى المقربين منه وإلى أفراد عائلته (١). إما من الناحية الاقتصادية فالنظام الاقتصادي الذي ساد في رومانيا النظام الاشتراكي يوما يؤمن بسيطرة الدولة على المؤسسات الاقتصادية وإدارة الموارد من قبل القطاع العام وهذا النظام ساد في كل دول أوربا الشرقية نتيجة هيمنة الحزب الشيوعي على الحكم الذي يتعارض مع نظام الرأسمالي إلى يبعد دور الدولة ويعطي دورا واسعا إلى القطاع الخاص في إدارة مؤسسات الدولة (٢).

وقد اتخذت رومانيا سياسة اقتصادية قائمة على التصنيع وتهجير سكان الفلاحين إلى المدن وهذه السياسة التي انتهجها تشاكو أدت إلى إتباع رومانيا سياسة الإقراض من الخارج ومن مؤسسات غربية من أجل تطوير وبناء القطاع الصناعي وخاصة الصناعات الثقيلة (٣). وفي ظل هذا الوضع أجبر تشاكو الفلاحين على ترك الأرض والتحول إلى المدن الصناعية من أجل توفير أيدي عاملة إلى المصانع وتم تجميع المزيد من القرى في مجمعات زراعية -صناعية وهذا السياسة أسهمت في تدمير المزيد من المناطق الزراعية في رومانيا. ونتيجة لاحتكار الإدارة من قبل الدولة وانتشار الفساد لم تستطيع تلك المؤسسات الصناعية في تطوير الإنتاج والمنافسة فضلا عن لجوء الدولة إلى التوجه نحو تسديد فاتورة ديونها الخارجية إلى الغرب مما أسهمت في سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سوءا نتيجة تحمل الشعب الروماني أخطاء السياسة الحكومية في الإقراض وهذه الحالة التي مرت بها رومانيا لم تستطيع السلطة السياسية الحاكمة من إيجاد الحلول لها مما تسبب في تزايد هذه الصراعات والخلافات السياسية في رومانيا وزادت القمع السياسي للشعب وتزامن هذا الوضع مع اندلاع الثورات المناهضة للشيوعية في دول شرق ووسط أوربا في عام ١٩٨٩.

وفي ظل هذه الأوضاع انطلقت التظاهرات في المدن الرومانية للمطالبة في إسقاط السلطة الحاكمة ونهاية حكم الحزب الشيوعي وقد واجهت السلطة تلك التظاهرات باستخدام القوة من قبل رجال الاستخبارات وذلك بعد قتل أكثر من ألف شخص مع وجود مؤشر قوي يعطي قوى إلى التظاهرات واستمرارها هو ما ساند الجيش للشعب في مطالبه إلى الإصلاح. وبذلك تطابقه رؤية الشعب في الإصلاح مع رؤية المؤسسات العسكرية في أحداث التغيير في الحكم. الروبيئات و تحقيق أهدافهما في الإصلاح وإسقاط تشاكو ونهاية حكم الحزب الشيوعي وتم قتل تشاكو وزوجته من قبل الجيش (٤).

أن خروج الجماهير مرة أخرى لاضهار حالة الإحباط والسخط على سياسات السلطة الحاكمة وما أدت إليه من الإضرار بمصالح الفئات المستضعفة والفقيرة فضلا عن الطبقات الوسطى وزيادة نسبة من يعيشون تحت خط الفقر. إن أوربا الشرقية كانت المحور الذي دارت حوله الصراعات السياسية على مدى مائتي عام. كذلك فأنها محور تدخل القوى الدولية في تلك المدة في الأوضاع الداخلية فضلا عن ذلك فإن

التحول من نظام شمولي يزيد الصراعات العرقية والخلافات السياسية وتدخل القوى الدولية في شؤونها وضعة الاقتصاد الوطني؛ لذلك فإن الانقسامات العرقية والفوضى الاقتصادية تمثل تحديات أمام الإصلاح السياسي في رومانيا. ومنذ تحررها من السيطرة السوفيتية تعلمت الشعوب أوروبا الشرقية درساً مفيداً أن إسقاط نظام قديم قاهر كان دائماً أسهل من بناء نظام جديد عادل وكما قال دي تو كفيل أن الحكومة الديمقراطية لا يعني بالضرورة الحكومة الجيدة وبالرغم من أن أحد لا يفكر بإرجاع عقارب الساعة إلى الوراء فإن المشكلة الأساسية في رومانيا في بداية مرحلة الإصلاح تتلخص فيما إذا كان سيتوفر للديمقراطية في رومانيا الوقت الكافي لتطبيق الإصلاح قبل أن تطغى عليها مشاكلها الاقتصادية (٥).

فلا وبعد الإطاحة بالرئيس شاويسكو أعلنت جهة الإنقاذ تحت ضغط المظاهرات والرأي العام عن توقف أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي. ودعت إلى إجراء الانتخابات على أساس التعددية. فتسارع السياسيون لتأسيس الأحزاب في سبيل خوض المعركة الانتخابية. وتم الإعلان عن تأسيس أكثر من ثمانون حزب. وقد جرت أولى الانتخابات في رومانيا في ظل الديمقراطية الجديدة (٦).

المطلب الثاني - الإصلاح السياسي في رومانيا بعد انهيار الشيوعية

بعد مرور أكثر من ربع قرن على عالم المعجزات وهو الوصف الذي أطلقه عالم التاريخ تيهون غارتون اش على العام ١٩٨٩ الذي انهارت فيه الإمبراطورية السوفيتية وعند دراسة تجارب الدول الشيوعية السابقة إذ نلاحظ تميز ثلاثة مبادئ أساسية مرتبطة بالشيوعية وهذا المبادئ هي:

- ١_ تسوية الحسابات مع الماضي الشيوعي فيما يتعلق بتفسير العناصر التاريخية المكونة للحاضر
- ٢_ المشاكل المرتبطة بتأثير أقطاب النظام الشيوعي في مرحلة التحول الديمقراطي التي حلت بعد عام ١٩٨٩
- ٣_ التعامل مع حقيقة وجود الحزب الشيوعي الحالي وغيره من المنظمات والأفراد الذين يروجون للشيوعية (٧).

وتعد تجربة الإصلاح التي مرت بها رومانيا من أغنى التجارب وأكثرها ثراء لمن يتبعها على الرغم من مظاهر التباين من حالة إلى أخرى. تظل ثمة خطوط عامة وعريضة ميزت مرحلة الإصلاح في رومانيا وبما فيها دول أوروبا الشرقية فهناك إصلاح يحدث عبر مبادرة شعبية واسعة النطاق تظم مختلف الطبقات الاجتماعية وتأخذ صور حركات اجتماعية أو انتفاضة جماهيرية في الريف والمدن. منبثقة ونابعة من أبنية وهياكل قاعدية (جذرية) ضمت بين جنباياتها تكتلاً واسعاً لقوى المعارضة التي نجحت في توحيد صفوفها من أجل إسقاط الحكم الشيوعي. كما كان لها مضمونها المطالب بالاحتجاجي ضد النظم السلطوية وبينما رفعت شعار التحول الديمقراطي في المرحلة الأولى للتغيير (٨). وفاز ابون ايليكو زعيم جبهة الإنقاذ الوطني بل الأكثرية نتيجة لما يتمتع به من شروط متواتية وخاصة أن بعض أعضائها من الحزبيين الشيوعيين لهم قواعدهم وتنظيماتهم وخبراتهم المستقرة على عكس الأحزاب الأخرى التي لم يكن لها وجود إذ كانت محظورة في عهد حكم تشاو تشيكو. فضلاً عن ذلك فإنها لا تملك الخبرة والقاعدة الشعبية في بداية تأسيس النظام الديمقراطي في رومانيا. ومهما يكن فإن فوز جبهة الإنقاذ الوطني جاء تحت مظلة غير شيوعية واسم غير شيوعي وعلى أساس مبادئ الديمقراطية والتعددية الإصلاح السياسي (٩).

حسمت جبهة الإنقاذ الوطني الانتخابات وفاز في الأغلبية المطلقة في أول برلمان روماني والتي أوكلت له الإعداد لكتابة أول دستور ديمقراطي الى البلاد، واتى الدستور الروماني الجديد في تعزيز صلاحيات السلطة التنفيذية وخاصة الرئيس. نلاحظ ان أعضاء السلطة الحاكمة في ظل النظام السابق سيطرتهم على الدولة والنظام السياسي الجديد حتى كان الهدف الرئيسي من وراء عملية الانتقال هو تعظيم مصالح أعضاء الحزب الشيوعي السابق في النظام الجديد. وهو ما ظهر بوضوح في تركيز السلطة في رئيس السلطة التنفيذية وخاصة الرئيس. وضعف صلاحيات البرلمان وعدم اتخاذ الخطوات الجادة لضمان استقلالية القضاء وفصل الثروة عن السلطة خاصة مع بدء عملية الخصخصة والتي نجح مديرو القطاع العام في عهد أليس تشاو تشيكو في ظل غياب الرقابة والشفافية في نهب اموال الدولة ونقلها فعلياً لمليكتهم (١٠) كانت أحزاب المعارضة قد أعدت لخوض الانتخابات في ايلول ١٩٩٢. فان ايليكيو في الانتخابات الرئاسية ب ٦١% من أصوات الناخبين فيما حازت جبهة الخلاص الوطنية على النسبة الباقية. حكم هذا الحزب يدعم برلماني قدمه حزب رومانيا الكبرى القومي المتطرف وحزب الوحدة الوطنية الرومانية (١١).

اتخذت عملية الإصلاح الديمقراطي في أوروبا الشرقية إشكالا مختلفة تراوحت بين السلمي والعنيف والثوري الجذري والإصلاح التدريجي. فهناك بلدان اعتمدت سلوك التفاوض والحوار وصياغة الحلول الوسطى. وأخرى اتجهت فيها قوى المعارضة إلى الخروج بمظاهر حاشدة في الشوارع والبيادين العامة. وقد سلطت تجربة الإصلاح الضوء في حالة التصدع والانقسام الحاد داخل حقوق النخبة الحاكمة فقد أظهرت داخل النخب الشيوعية القديمة أجندت إصلاحية اتسمت بالانفتاح والمرونة مع المعارضين في مواجهة أجندت متشددة ومحافظه وحتى بعد أن تولت النخب الجديدة من قيادات الحركة الديمقراطية مقاليد الحكم انقسم بدورها إلى جناح يسعى للتدرج في التغيير. وجناح راديكالي ينشد التغيير السريع وهذه السمات حصلت في دول أوروبا الشرقية إذ يلاحظ ان عملية الإصلاح في دول أوروبا الشرقية تختلف من دولة إلى أخرى أي أن عملية الوصول إلى الإصلاح في أوروبا الشرقية اتت بأساليب مختلفة تبع لطبقة العلاقة ما بين السلطة الحاكمة وقوى المعارضة (١٢).

ويأخذ على رومانيا أن عملية التحويل نحو الإصلاح السياسي والاقتصادي اتخذ به الأسلوب العنف والثوري ومواجهة السلطة الحاكمة انتفاضة الشعب باستخدام القوى ومن ثم قدم الشعب الروماني أكثر من ألف قتيل من اجل تبني الإصلاح السياسي والتحول نحو النظام الديمقراطي الذي يعزز الحرية والمساواة والعدل وعلى الرغم من ذلك فان قوى المعارضة استخدمه أسلوب التفاوض في الكثير من الأحيان مع السلطة الحاكمة. او بين قوة وفصائل المعارضة نفسها. وهذا يدل على أن أسلوب الحوار طغى على أسلوب استخدام القوة في حل القضايا التي تواجه النظام السياسي الجديد. ان هذه القوة السياسية الوطنية في رومانيا وهو تبني مبادئ الأساسية للنظام الجديد تقوم على ما يأتي (١٣).

١_ صياغة الأوامر الدستورية والقانونية الحاكمة ووضع دساتير جديدة

٢_ تحديد بنية البرلمان (مجلس واحد او مجلسين)

٣_ اختيار نظام انتخابي يقوم على التمثيل النسبي او المزدوج بين نظامين

جرت الانتخابات الرئاسية الثانية في رومانيا عام ١٩٩٦ وفاز فيها مرشح المعارضة كونستا نتيسيكو في الرئاسة عد وانضم حزب جبهة الإنقاذ على نفسه وقلت سيطرته على البرلمان. لكن الملاحظة ان أكثر أعضاء السلطة الحاكمة في النظام الديمقراطي الجديد هم من بقايا النظام السابق وقد فضلوا مصالحهم الخاصة على حساب مصالح شعب وذلك بتحقيق مصالحهم السياسية والاقتصادية بفعل استخدام نفوذها في الدولة. وفي الوقت نفسه لم تحقق العملية السياسية التي وضعها القادة السياسيين تبنى سياسة متماسكة وقادرة على تطور الإصلاحات السياسية الاقتصادية. وهذا يدل على ان الحكم الديمقراطي في رومانيا بعد سقوط الديكتاتورية كان ضعيفا من الناحية العملية نتيجة بقاء أعضاء الحزب الشيوعي في السلطة وفسادهم. ان الترتيبات بعد سقوط النظام الديكتاتوري تدوم تاركة بصمات على فرص التحول الديمقراطي المستقبلية إيجابا وسلبا وهو ما يحصل بداية النظام الديمقراطي تكون غير مستقرة وبحالة خطر كبير باعتبار أن ما سيتم إقراره من الترتيبات مؤسسية ستفرز مراكز القوة ومصالح على مستوى النخبة والشعب تحول دون تغييرها في ما بعد او تجعل الإصلاح بتكلفة باهضة حتى لو ثبت الفساد او قتل الترتيبات المؤسسية ولعل هذا ما اصطلح على تسميته في علم الاجتماع المؤسسي بلزوجة المؤسسات على اعتبار أنها لا تتغير بسرعة التغيرات الطارئة عليها في البيئة. (١٤)

المطلب الثالث: الدستور الروماني لعام ٢٠٠٣

تم تعديل الدستور الروماني لعام ١٩٩٢ في الاستفتاء الوطني للمدة من ٢٠٠٣/١٠/١٩/٨١ واصبح نافذ بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٢٩ تاريخ النشر في الجريدة الرسمية الرومانية بعد قرار المحكمة الدستورية بالمصادقة على نتائج الاستفتاء، وحدد الدستور شكل النظام السياسي في رومانيا في المادة (١) الفقرة ب انه نظام جمهوري وفي المادة (١) فقرة (٣) ان رومانيا دولة القانون ديمقراطية مع ضمان التعددية السياسية تمثل القيم العليا النابعة مع روح التقاليد الديمقراطية للشعب الروماني والثورة عام (١٩٨٩) وفي المادة الأولى الفقرة (٤) أخذت رومانيا مبدأ الفصل بين السلطات إما المادة (٢) الفقرة (١) ومن اجل تعزيز مبدأ الديمقراطية وتداول السلطة فقد أكدت أن الشعب يمارس السيادة الوطنية من خلال السلطة التمثيلية القائمة على الانتخاب الحر. أما من الناحية التعددية الحزبية فقد أشارت المادة (٨) الفقرة (١) التعددية الحزبية في المجتمع الروماني شرط وضمن للديمقراطية الدستورية، وفي الفقرة (٢) من المادة نفسها تشكل الأحزاب وتمارس نشاطها وفقا للقانون. وحدد الدستور السلطة التشريعية في المادة (٦١) الفقرة (٢) الذي يتألف من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ ويتم انتخابهما بواسطة الانتخاب الحرة من قبل الشعب وضمن الدستور حقوق الأقليات بمقعد واحد في حالة عدم حصولهم على مقعد، ويتم انتخاب أعضاء المجلسين لمدة ٤ سنوات. أما رئيس السلطة التنفيذية فمدة رئاسته الرئيس خمس سنوات وخلا فترة ولايته لا يمكن أن يكون عضواً في أي حزب.

المطلب الرابع: تطور مسيرة التحول السياسي في رومانيا

الحق حمل المناهضون الشيوعيون الهزيمة بحزب الديمقراطيين الاجتماعيين في انتخابات ١٩٩٦ وفاز (اميل كونستا نتيسيكو) في الانتخابات الرئاسية التي كان فترة رئاستها قصيرة واستولى المؤتمر الديمقراطي الروماني على السلطة واتخذ عام ٢٠٠٠ الخطوة الأولى في الانضمام إلى الاتحاد

الأوربي. وأذ كان الهدف الاساسي للحكومة الرومانية مكافحة الفساد في البلاد بعد التحول السياسي والاقتصادي وفي هذه المدة فقد وجهت اتهامات إلى السلطة السياسية بل بالفشل في إدارة الدولة وخيبة أمل الشعب في تحقيق أهدافهم في الحرية وتطوير الاقتصاد، وفي الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠ والتي تنافس بها (كورنيلي وفاديم نودور) المعادي إلى الغرب وبين (ايون ايكيسكو) الذي هاجم الطبقة الحاكمة وسيطرة حزب رومانيا الكبرى الذي أزدت نسبة تمثيله من نسبة ٤٠,٥% في عام ١٩٩٦ إلى ٢٠% عام ٢٠٠٠ حاز على ثلث مقاعد البرلمان فشكل ثاني اكبر كتلة في البرلمان بعد الحزب الديمقراطي الاجتماعي الذي يتم تعيين بأغلبية ٣٦,٦% وقد تمتعين (ايليسكو ادريان ناستاس) رئيس للوزراء في التحالف الذي يقوده الحزب الديمقراطي الاجتماعي الروماني وأعلن عن برنامج الحكومة الذي اختلف عن برنامج الحكومات السابقة(١٥).

وأخذت سياسة الانفتاح على الغرب وتسريع العملية السياسية وتطوير الاقتصاد عبر تسريع عملية الإصلاح ووافق الأحزاب السياسية (الحزب الديمقراطي الاجتماعي والوطنيين الأحرار والاتحاد الوطني لتقدم رومانيا وتحالف الليبراليين الديمقراطيين والاتحاد الوطني في رومانيا والوطني الديمقراطي) على سياسة الحكومة حصل(ناستاس) بدعم البرلمان وسهل البرلمان كثير من الأنظمة والقوانين التي تحتاجها الحكومة في عملها مما سهل لها في تنفيذ برنامجها ومنها محاربة الفساد(١٦).

وجهت اتهامات إلى السلطة الحاكمة بشيوع ظاهرة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة. مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في أواخر ٢٠٠٤ مع وجود رغبة لدى الشعب بضرورة إصلاح الوضع السياسي ونهج المسار الديمقراطي من خلال تداول السلطة. وذلك بتأييد الشعب إلى زعيم المعارضة في رومانيا (ترايان ياسيسكو) في انتخابات الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية على منافسة رئيس الوزراء اليساري ادريان تاستاسي. وحصل بيسكو على ٥١,٢٣% من الأصوات مقابل ٤٨,٧٧% لتاستاسي وافر تاستاسي بهزيمته في الانتخابات وحل ياسيسكو محل الرئيس اليسكو الذي هيمن على حكم رومانيا منذ انهيار الحزب الشيوعي عام ١٩٨٩ وبعد استلام السلطة ساهم في تغير التحالف السياسية مما اضعف خصومة السياسين والأحزاب المعادية له(١٧).

المبحث الثاني: الإصلاح الاقتصادي في رومانيا بعد انهيار النظام الشيوعي

المطلب الأول: بداية الإصلاح

شهد الاقتصاد الروماني مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق تزامن مع مرحلة الإصلاح السياسي في رومانيا وتمت سمات مشتركة يتميز بها اقتصاديات دول أوروبا الشرقية أنها يغلب عليها التخلف التكنولوجي وضعف الإنتاج في القطاعات الاقتصادية وشيوع البيروقراطية والفساد المالي والإداري مؤسسات الدولة وسيطرة رجال السلطة على المؤسسات الاقتصادية. وضعف المنافسة وخسائر كبيرة لشركات المنتجة. وهذه السمات تركت أثارها الكبيرة على الدولة بصورة خاصة وعلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الروماني بصورة عامة.

وهذه الحالة سارعت إلى تبني اقتصاد السوق عبر إجراء سلسلة من القرارات والقوانين التي تخص عملية الإصلاح الاقتصادي في رومانيا وكحال مثيلاتها من دول أوروبا الشرقية واجهة رومانيا تحديات كبيرة في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق ومن هذه التحديات كما يأتي (١٨)

- ١_ التفاوت الكبير بين مستوى اقاليم رومانيا
- ٢_ التزايد السريع في اعداد المستن وتراجع عدد السكان
- ٣_ انتشار البطالة بين الشباب فيها
- ٤_ الافتقار الى الابتكارات العلمية والتكنولوجية
- ٥_ ضعف نظام السلطة الحاكمة، وضعف حوكمة الشركات
- ٦_ زيادة الاختلال في الاقتصاد الكلي، والعجز في الحساب الجاري نتيجة سياسة الإقراض من الخارج

المطلب الثاني: الموارد الاقتصادية في رومانيا

تقع رومانيا شرق أوروبا وهي إحدى دول البلقان اذ يحد الحدود الجنوبية إلى رومانيا نهر الدانوب والميزة لهذا النهر انه يزيد من مساحة رومانيا من (٢_٥)م عند وصوله إلى البحر الأسود. فقد كانت مساحتها (٢٣٧,٥٠٠) كم٢ عام ١٩٦٩ وأصبحت عام ٢٠٠٧ (٣١٩/٢٣٨) كم٢. وتتميز رومانيا بتضاريسها وطبيعه أرضها التي انعكست على النشاط الاقتصادي للبلاد. اذ بما يوجد فيها السهول وتشكل نسبة ٣٣% والهضاب وتشكل نسبة ٣٣% والجبال ٣٤%. أما من ناحية التركيبة السكانية فان الأغلبية هم من الرومان ويشكلون نسبة (٨٩,٥%) من السكان أما الجزء الباقي فهم من المجر. ويبلغ عدد سكانها ٢٢/٣٢٨/٩٧٧ وهذا التنوع السكاني قد احدث صراعات ما بين أصول الرومان وأصول المجر (٢٠)

ان الواقع الروماني يكشف لنا بأنها تمتلك موارد اقتصادية لو استغلت بصورة صحيحة وبعيدا عن الفساد المالي والإداري لا حدثت نقله نوعيه في الإصلاح الاقتصادي في رومانيا، فالموارد التي توجد في رومانيا ومنها النفط والغاز والفحم وتشتهر بالزراعة والصناعة والخدمات. وتتميز رومانيا باعتدال مناخها وهذا ما أعطى لها ميزة في زراعة المحاصيل الزراعية وتربية الثروة الحيوانية فحوالي ٤٠١٨٢ منه مساحة رومانيا ارض زراعية ويزرع حوالي ١٤٠/٧ مليون هكتار وتمثل نسبة ٢٣% منه ارض المراعي أما الغابات فمساحتها تقدر ٦/٢٢ مليون هكتار وتمثل ٢٦% من مساحة رومانيا وهي تعد من أجود الغابات وتستغل في الصناعات الخشبية والأثاث

١_ إصلاحات ايليسكو الاقتصادية

بعد استلامه الحكم في رومانيا اتخذ سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى دعم القطاع الخاص و التحول إلى اقتصاد السوق، وبهذا قضى على المزارع المشاع ومنح ملكيتها للمزارعين، وساهم في عودة السكان من الفلاحين إلى قراهم بعد ان طردهم من قبل السلطة الشيوعية، قامت الدولة بتوفير الخدمات الأساسية وتقديم المعونات إلى المواطنين، وقد عد الرئيس ايليسكو الى جانب الحكومة أن النظام الاقتصادي للدولة يقوم على الصناعة الخاضعة للدولة، ولذلك لم يروا حاجة إلى إجراء إصلاحات سوق او خصخصة شاملة، وهذا يعني عدم وضوح الرؤية من جانب الرئيس ايليسكو والحكومة تجاه الإصلاح الاقتصادي (٢١)، فلدولة في اقتصاد السوق لا تدخل في ملكية المشروعات. فالملكية تعود إلى القطاع الخاص (٢٢)

أطلقه جبهة الخلاص الوطنية بعض الإصلاحات ولكنها فشلت في تنفيذها كما أطلقت الخصخصة العامة من خلال توزيع قسائم عام ١٩٩٤. غير أنها لم تتخذ أي خطوات بالاتجاه إعادة هيكلة الصناعة بهدف تحقيق بعض الربح او محاولة جذب المستثمرين الأجانب الى جانب وحماية المصانع من السرقة التي كان يمارسها المسؤولون السابقون في أجهزة الاستخبارات. أن الملاحظة التي يمكن نحتها ان التجربة الإصلاح الاقتصادي في رومانيا في بداية تحولها إلى اقتصاد السوق تفقر إلى خطة مدروسة من قبل الدولة ويأتي ذلك بسبب انعدام الرؤية والإرادة لدى النخب السياسية الحاكمة في التحول نحو اقتصاد السوق بفعل سيطرة بقايا النظام الشيوعي في السلطة وهذا العناصر تعارض (٢٣).

اي حركة نحو الإصلاح يأتي ذلك بفعل سيطرتها على مؤسسات الدولة وهذا يدل أيضا على ضعف الدولة وفشل القادة السياسيين في السير نحو الإصلاح الاقتصادي وهما يفسران هذه بضعف القدرة على الإصلاح (٢٤) واجهت عملية الإصلاح الاقتصادي تحديات عديدة تمثلت بمقاومة بعض السياسيين والمدراء وقادة نقابات العمال، وصعوبة تحقيق ذلك إجراءات الاستقرار الى الاقتصاد الكلي ، وإعادة هيكلة القطاعات الصناعية والزراعية والمالية. ورثت أول الحكومات في حقبة ما بعد تشاو تشيكيو عجزا ماليا كبيرا ناتجا عن أعاقلة الشركات المكلفة والتي تكبد خسائر لانها تابعة للدولة . التي غطاها التضخم والمناخرات الرواتب والمساعدات المالية الدولية (٢٥). وفي سياق ذلك أكدت ايلينا مو نجوبوبيدي وهي محللة رومانية في إرساء الديمقراطية في تقيمهما إلى سياسة ايليسكو. ان رومانيا سلكت هذا الطريق من دون أي تحضيرات مسبقه لهذا النوع من المبادرة والمسؤولية الفردية التي يجب أن تقوم عليها أنظمة السوق والديمقراطية. وبقاء القطاع الاقتصادي المملوك للدولة الذي ينتج إلى الأسواق غير موجودة يعتمد على إعانات الدولة وارتفاع الشركات الاحتكارية الشخصية بغياب الإرادة السياسية في تأسيس طبقة وسطى وبروز علاقات ومافيا بين المسؤولين ورجال الأمن الفاسدين في المؤسسات الاقتصادية (٢٦)

المطلب الثالث- الإصلاحات الاقتصادية في حكومة ادريان ناستاسي

بعد استلامه السلطة وضع أسس الإصلاح الاقتصادي وأعدت هيكلة الاقتصادي الروماني وتنفيذ الإصلاحات الليبرالية التي لم يكتب لها النجاح والاستمرار في نقل الاقتصاد الروماني إلى اقتصاد رأسمالي في ظل الحكومة السابقة نتيجة معوقات عديدة منها عدم توفر موارد مالية كافية والفساد وسوء التخطيط. نجحت النخبة الحاكمة في إرساء الاستقرار الاقتصادي الكلي مع وضع ضوابط على الأسعار وتقليص التضخم إلى ٤١% وتحقيق نمو ١,٥ عام ٢٠٠٠ وزيادة احتياط الدولة من العملات الصعبة إلى ٣,٧ مليار دولار. لم يكن هذا الأداء هو الأسوأ بين مجموعة الدول التي تريد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

لم يستطيع المؤتمر الوطني في الحد من الفساد لاسيما بعد إعلان إفلاس مصرف يتكوركس. إحدى أكبر المصارف. واستحوذ المصرف الزراعي بنك اغريكو على ٢,٣ مليار دولار من موازنة الدولة على شكل إسعافات مالية وفساد السلطة التشريعية والتنفيذية. وفي ظل تولي رئيس الوزراء ادريان ناستاسي الحكومة برئاسة الحزب الديمقراطي الاجتماعي الروماني وهو من الشيوعيين السابقين وضع إستراتيجية تسريع الخصخصة وجذب الاستثمار الأجنبي وسارع إلى استيفاء الضرائب. وفي مجال الاقتصاد وحد رئيس الوزراء ناستاسي برنامجا إلى واقع عملي أذا وافق على شروط صندوق النقد الدولي. وخفض الإعانات التي

تقدمها الدولة إلى الشركات وتقليص عجز الموازنة إلى ٣% وعم الاقتصاد الكلي (٢٧) وإعادة هيكلة الصناعة وتحسن مناخ الاستثمار واستثمرت فيها الشركات اليابانية والصينية فضلا عن إيطاليا التي هي أكبر المستثمرين في تلك المدة تليها فرنسا وكوريا الجنوبية وهولندا والمانيا والولايات المتحدة. والجات الحكومة إلى عملية خصخصة مشاريع القطاع العام إذ باعت مصنع سيداكس وهو أكبر مصنع للحديد وشركة بيتروم وأربع شركات لتوزيع الكهرباء والغاز ورفعت أسعار الكهرباء. دخلت المصارف الأوروبية إلى رومانيا للاستثمار فيها وشراء المصارف الرومانية. وهذا يدل على ثقة المؤسسات الدولية في الإصلاحات الحكومية مما يشجع تلك الدول في الاستثمار في الاقتصاد الروماني.

واجهت رومانيا في مرحلة الانتقال الكساد والركود في الاقتصاد الوطني حتى عام ٢٠٠٠. اهتمت بتعزيز صادراتها إلى الأسواق الأوروبية وانتعش القطاع الزراعي، وحسب مكتب الإحصاء الروماني بلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٠ إلى ٧٣،٩٦ مليار دولار ومعدل نمو ٥،٢% والبطالة ٦،٥% ونسبة التضخم ٩% والفقر ٢٨،٩% وعجز الموازنة ١،٤ مليار دولار والدين الخارجي ٢٩،٤٧ مليار دولار

--- إصلاحات بوبيسكو الاقتصادية

ترأس زعيم الحزب الليبرالي الجديد كالين بوبيسكو تار بيسيانو رئاسة الحكومة في انتخابات برلمانية عام ٢٠٠٤ فعين وزراء في حكومته درسو في الدول الغربية. وأعلن عن سياسته الاقتصادية ستحرر الشركات والأفراد من الأعباء المالية وستحرر الدولة مع الاستثمار عملية الخصخصة وأبعاد الدولة عن الاقتصاد. حددت الحكومة ضريبة الدخل والشركات ١٦% وألقت ديون الدولة لشركة كاورم لصناعة الإطارات ومنشأة تكرير النفط رتقو أو نيسمي. وعدل قانون العمل وقوانين الأملاك. واقتحم ملفات الفساد ضد سياسيين سابقين. وشجعت الاستثمار الأجنبي (٢٨) ارتفعت الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات الروماني إلى ٨٢% وبعد عام ٢٠٠٤ الأفضل بالنسبة إلى ارتفاع نمو الاقتصاد الروماني وصل نمو النتائج المحلي الإجمالي إلى ٨،٥% وهو الأفضل طوال الفترة الانتقالية منذ عام ١٩٨٦ نتج عن ذلك عن تحسين وتوسيع القطاع الصناعي والبناء والزراعة. زاد النشاط المصرفي نتيجة الاستثمارات المصرفية الأوروبية وأيضا المساعدات المالية الأوروبية إلى رومانيا ومساعدتها في تسير عملية الإصلاح الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق وهذا يدل على استثمار رومانيا في ظل حكومة بوبيسكو لتلك المساعدات بصورة سليمة. وفي عام ٢٠٠٦ زاد عدد المستخدمين في البنوك المحلية وشهدت أسواق رأس المال تحسنا بين (٢٠٠٦/٢٠٠٥) مارس الاتحاد الأوروبي ضغوطا على رومانيا من أجل محاربة الفساد وإصلاح القضاء واتخذ الحكومة إجراءات تهدف إلى محاربة الفساد فقد. أعادة الحكومة النظر في عقدين من دون أجراء مناقصات. عقد ٢،٥ مليار دولار من شركة بيشتل الأمريكية لبناء أكبر أعمال طرق تمتد بين بوفارست في الشمال الشرقي إلى أوربا الغربية وعقد ٦٥٠ مليون يورو مع شركة EADS في بافاري لمراقبة وإدارة الحدود. استمر الاقتصاد الروماني في تحقيق النمو وصل في ٢٠٠٥ إلى نسبة ٥،٨ وعام ٢٠٠٦ إلى ٥،٤% و٢٠٠٧ إلى نسبة ٥،٣، ويأتي ذلك بفعل اتحاد الحكومة في توجيه المستثمرين نحو الفرص الاستثمارية الجديدة التي تعدها الحكومة مع وجود أكبر تجمع لأخصائيين تكنولوجيا المعلومات حاملي الشهادات ويقدر عدد ٦٤ ألف شخص وهي تحتل المرتبة السادسة عالميا مع وفرة المواد الأولية وهذه السمات شجعت على استحداث فرص عمل

جديدة من خلال استثمار الشركات الأجنبية المستثمرة في رومانيا أصحاب الاختصاص لاسيما في تكنولوجيا المعلومات (٢٩) رئيس رومانيا يعلن اجراء انتخابات مبكرة وتشكيل حكومة تكتوقراط على الموقع www.algzeera.net واستلم (فيكتور بونتا) رئاسة الوزراء في عام ٢٠١٤، ونتيجة الاحتجاجات التي اندلعت في رومانيا اثر تكليف اندلاع حريق قتل فيه ٣٢ شخصا في بوفارست، وكذلك على عجز السلطة في محاربة الفساد وصرح الرئيس الروماني (كلويس بوهاتيس) عن اجراء انتخابات مبكرة وتشكيل حكومة تكنوقراط، وعلن رئيس الوزراء استقالته من رئاسة الحكومة حيث يواجه عدة اتهامات منها المحسوبية في اداء عملة والغش الضريبي وغسيل الاموال عندما كان يعمل محامي في الفترة بين ٢٠٠٧-٢٠١١، وعين الرئيس الروماني وزير التعليم رؤسا مؤقتا للوزارة بعد استقاله بونتا .

المبحث الثالث: واقع السياسات الحكومية وانعكاساتها على التطور السياسي والاقتصادي

المطلب الأول: مسار عملية التحول السياسي في رومانيا بعد الأزمة الاقتصادية العالمية بعد عام ٢٠٠٨

جرت الانتخابات الرئاسية بين باسيكو-يمين الوسط ومنافسة الاشتراكي الديمقراطي ميرسا جيوانا في ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٩ وحصل على نسبة ٣٢,٨٤% من الأصوات متقدما على جيوانا الذي حصل على ٢٩,١٧% في المئة وحل ثالثا اللبرالي كرين انطو تيكيمي ٢٠,٧٨% وفاز المرشح باسيكو بولاية رئاسة ثانية بفضل أصوات رومان في الخارج والتي وصلت إلى (١٧٠ الف صوت) بعد حملة انتخابية طغت عليها تصفية حسابات بين بونتا وخصمه للدور ياسيسكو، وأعرب العديد من الناخبين عن الأمل في ان يكون الرئيس الجديد ورئيس الوزراء بتنميات الى حزب واحد كان العديد من المحليين يخشون من مخاطر التأثير على الإصلاح السياسي وحذر المحلل السياسي او فيد ويكو من أخطار تهديد استقلال القضاء مصدرها سلطة يسار الوسط الذي يتمتع بأغلبية كبيرة في البرلمان، شهدت رومانيا جولة من الانتخابات الرئاسية وهي الجولة الأولى التي شهدت تنافسا شديدا بين رئيس الوزراء فيكتور بونتا ومنافسة اليميني كلاوس بوهانس المنحدر من الأقلية الألمانية فقد فاز بونتا في الجولة الأولى الذي ينتمي الى حزب الاجتماعي الديمقراطي وحصل على ٣٣,٤٠% من الأصوات، في حين نال منافسة كلاوس يوهانس على ٤٤,٣٠% من الأصوات في حين يتنافس ثلاثة مرشحين على المركز الثالث بنحو ٥% من أصوات الناخبين، ومن ثم أجراء جولة ثانية من الانتخابات، وقد شهدت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية الرومانية يفوز كلاوس بوهانس بالرئاسة الرومانية بعد أن ارتفعت نسبة المشاركة إلى ٦١% من أصوات الناخبين وهي نسبة غير مسبوقه في رومانيا وخسر منافسة فيكتور بونتا الجولة الثانية بعد ان فاز في الجولة الأولى وقد اقر بوتتا في هزيمته بالانتخابات الرئاسية.

المطلب الثاني: الإصلاح الاقتصادي في رومانيا في ظل الازمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨ ومسار السياسات الاقتصادية

أولا / التحديات الاقتصادية التي واجهة الاقتصاد الروماني

بدأت الأزمة العالمية التي اندلعت في عام ٢٠٠٨ بما يعرف انفجار فقاعة الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية وصلت الأزمة إلى كافة القطاعات المالية وطالت الأسواق المالية الكبرى، مسببة أزمة انتمان وانكماش في أسعار الأصول (٣٠) فهيكل الاقتصاد العالمي الضخم هو الذي يتولى إدارة الاقتصاد العالمي، وهويدير ذلك النظام منذ الثمانينات بالذات وقف فلسفة القطاع الخاص والسوق الحرة، فإلزامه لها

تداعيات كبرى على الاقتصاد العالمي ودخلت اقتصاديات الدول المتقدمة ومعها عدد من الاقتصاديات الدول الأوروبية في مرحلة انتكاسة عميقة (٣١) .

أن المظاهر الحديثة للآزمات كأزمة الاتحاد الأوروبي المالية تتمثل في أنها أكبر حدة في بعض البلدان مثل اليونان التي لم يستطيع إلى الآن من التعافي من الأزمة ،في حين هناك دول كانت الأزمة اقل مدة استطاعت اتخاذ تدابير اقتصادية لحل الأزمة منها إيطاليا واسبانيا والبرتغال علما أن الأزمة في أيرلندا كانت أثارها واضحة على الاقتصاد الأيرلندي لكنها نجحت في معالجة أزمتهما أما دول وسط وشرق أوروبا التي تمر بمرحلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية من ضمنها رومانيا شهدت تحديات عديدة تشترك بمظاهر عدة التي تميزت بها الأزمة الأوروبية ومن أهم المظاهر التي تميزت بها الأزمة الأوروبية الراهنة هي (٣٢)

- ١- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي
- ٢- انخفاض معدلات نمو الصادرات
- ٣- زيادة معدل البطالة وقلة فرص العمل
- ٤- ارتفاع معدل التضخم
- ٥- ارتفاع أسعار الفائدة
- ٦- اتجاه منحي الربع في الدول بصورة عامة نحو الانخفاض
- ٧- تفاقم أزمة النقد الدولية وارتفاع أسعار الذهب والنفط في مرحلة الأولى
- ٨- انهيار المؤسسات المالية والشركات الاقتصادية وتراجع الاستثمارات الأجنبية
- ٩- انكماش أغلبية الاقتصادية الأوروبية .

ثانيا :- الإصلاح الاقتصادي في رومانيا في ظل الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي

بعد الأزمة الاقتصادية العالمية حققت رومانيا النمو الاقتصادي في ٢٠٠٨ بمعدل ٧,١ وفي عام ٢٠٠٩ تراجع أداء الاقتصاد الروماني وتعرضت إلى حالة الإفلاس ، فكان لا بد من اللجوء إلى المؤسسات النقدية الدولية صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي وإلى دائنين دوليين فخم التفاوض بين رومانيا وتلك الأطراف لتقديم جزمة من المساعدات المالية تبلغ ٢٠ مليار يورو إلى رومانيا يساهم صندوق النقد الدولي بمبلغ ١٢,٩ مليار يورو ومليار يورو من الاتحاد الأوروبي الباقي من المؤسسات البنوك الدولية (٣٣)، وتم تقديم أول فرض قدره ٩١٣ مليون يورو بعد موافقة رومانيا على خفض العجز في الموازنة مع فرض شرط برفع رسم القيمة المضافة من ١٩% إلى ٢٤% وإلى خفض العجز في كل سنة وقد وافق البرلمان على تلك السياسات، وقال نائب المدير عام صندوق النقد الدولي جون لبيسكسي في أجواء الانكماش حققت رومانيا تقدم كبير في الاستقرار الاقتصادي وخفض الموازنة ليستهل حالات الخلل التي قبل الأزمة وهذا أيدل على التزام رومانيا باتفاقها مع الدائنين الدوليين (٣٤). وفي عام ٢٠٠٩ تراجع أداء الاقتصاد الروماني وحصل الانكماش وصل إلى ٧/١ ثم في عام ٢٠١٠ تراجع إلى ١/٩ بفعل سياسة المساعدات المالية من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي في ٢٠١٠/٥/٥ منح الصندوق رومانيا قرض قيمة ٢,٤٥٠ مليون يورو ثم في ٢٠١٠/٩/٢٥ منح رومانيا ٩٠٠ مليون يورو (٣٥).

على الرغم من تحقيق نمو الاقتصاد الروماني عام ٢٠٠٧ وصل إلى ٦% ومعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى ٧,١ ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى ٧,٥ (٣٦) وهذا النمو الاقتصادي المتواصل نتيجة تحسين في أوضاع سوق العمل ، وهذا ساهم في ان تتجمع وتنزايد الوفرة الاقتصادية لدى الناس . وقد وصلت الوفرة المالية في دول وسط وشرق أوروبا إلى ١% منه مجموع الثروة العالمية (٧١٨) مليار دولار .

ونتيجة تحسن الوضع الاقتصادي في رومانيا فقد شجع الرومانيون على الاستهلاك عبر المزيد من القروض ، فتخطت تلك القروض المداخيل تزامن ذلك سرعة وزيادة الطلب الاستهلاكي ونمو الاستثمارات العقارية لذلك كان ٧٧% من القروض تتجه نحو الاستهلاك و ٢٠% منها نحو الاستثمارات مما يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني ويحمل الدول تبعات الاستيراد من الخارج في حالة اعتماد الدولة على الاستيراد السلع الاستهلاكية من الخارج وهذا يؤدي إلى خروج العملة الصعبة إلى الخارج وخلل في الميزان التجاري بفعل زيادة الاستيراد (٣٧) .

جدول رقم (١) مؤشرات الاقتصاد الروماني للعام (٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤)

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٤٣,٣٣٦	٤٨,٨٢٧	٤٨,٠٤٤	٤٨,٠٤٤	ذهب وحقوق السحب
٢٢	٢٤	٢٣	٢٣	الإدخار نسبة إلى ناتج محلي إجمالي
١٠٢,٠٤٣	١٩١,٢١٧	١٦٤,١٧٢	١٨٥,٣٦٢	الناتج المحلي الإجمالي
٣,٨٦٤	٩٤٣,٣	٣٩٨,٠	٢,٥٥٧	الاستثمار الأجنبي المباشر
١,١	٤,٠	٣,٣	٥,٨	التضخم
٤١,١	٣٩,٧	٣٧,٤	٣٦,٨	دين العام نسبة من معدلات الناتج المحلي الإجمالي
٢,٨	٣,٥	٠,٦	١,١	نمو ناتج محلي إجمالي
٩,٩٩٦,٧	٩,٥٨٧,٢	٨,٥٧٧,٣	٩,٢٠٠,٣	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
٤١,١	٤٠,٢	٤٢,٣	٤٢,٢	واردات سلع وخدمات نسبة إلى ناتج محلي إجمالي
٧,٠	٧,٣	٧,٠	٧,٤	بطالة
	٠,٤٠ -	٠,٤ -	٠,٥ -	الزيادة السكانية

المصدر :- من الجدول من أعداد الباحث بالاستناد على البنك الدولي على موقع الانترنت

ثالثاً- المؤشرات السنوية للاقتصاد الروماني في إطار الإصلاح الاقتصادي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية يمكن ملاحظة أن الاقتصاد الروماني مر بفترات الاقتصاد صعبة للغاية يأتي ذلك للصعوبة التي يواجهها من ناحية انتشار الفساد وتراجع النمو الاقتصادي وزيادة الدين الخارجي بفعل الإفلاس نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية وارتفاع عجز الموازنة . على الرغم أن رومانيا لازالت تمر في مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق وهذا ما يصعب عليها في تحقيق نجاح مستمر في تطوير اقتصاد لذلك فأنها بحاجة إلى دعم من الاتحاد الأوروبي ومن المؤسسات النقد الدولية وهذا ما حصل من خلال الإنفاق عام ٢٠٠٩ . الذي يقضي باستمرار رومانيا في تحقيق الإصلاحات مقابل تقديم الدعم المالي وهذا ما تحقق فعلا من حكومة رومانيا.

ومن الجدول (٣٨) يوضح تباين ارتفاع نسبة الذهب وحقوق السحب الخاصة منذ عام ٢٠١١ - ٢٠١٤ مع استقرار على الانخفاض منه في عام ٢٠١٤. أما الادخار فانه لم يصل إلى الربع نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مقارنة للمدة عام (٢٠١١ - ٢٠١٤)، في حين يوضح ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من ٣٦٢ ١٨٥ إلى ١٩٩ ٠٤٣، وهذا يظهر تحسین أداء الاقتصاد الروماني مع نمو من (١,١ إلى ٢,٨ عام ٢٠١٤) وارتفع نصيب الفرد من ٢٠٠,٣ إلى ٩٩٦,٧ دولار عام ٢٠١٤، وانخفاض البطالة من ١٠,٧,٤ إلى ٧,٠ % مع انخفاض الزيادة السكانية ٠,٥٠ إلى ٠,٤ % وارتفعت الصادرات من (٣٦,٨ % إلى ٤١,١) ، تصدر رومانيا المنتجات الزراعية والمواد الكهربائية والآلات والمكائن والمنسوجات وتصدر رومانيا الصادرات إلى كل من ألمانيا نسبة ٨٩ % وإيطاليا ١٢,٣ % وفرنسا ٧,١ % وتركيا ٥,٥ % والمجر ٥,٥ % . أما الواردات من السلع والخدمات فقد انخفضت الواردات من ٤٢,٢ إلى ٤٠,٤ وتستورد رومانيا وارداتها من ألمانيا ١٧,٠٥ وإيطاليا ١١ % والمجر ٩,١ %، وفرنسا ٥,٧ % وروسيا ٤,٤ % وبولند ٤,٤١ % والنمسا ٤,٣ % وكازخستان ٤/١ % مع دين خارجي بلغ ١٣٢ بليون دولار أمريكي عام ٢٠١٢ وإنتاج نفط ٩٢١٤٠ ألف برميل يوميا عام ٢٠١١ مع احتياطي يقدر (٦٠٠) مليون برميل حسب تقديرات ٢٠١٣ أما إنتاج الغاز بلغ ١١,٨ مليون مكعب عام ٢٠١١ والاحتياطي الموجود ٦٣٠ مليون متر مكعب عام ٢٠١٢. ويرى صندوق النقد الدولي ان الوسيلة الأكثر فاعلية من اجل التعافي من الأزمة يأتي عن طريق زيادة دخل الدولة وخفض نفقات القطاع العام ومنح رومانيا قرض بقيمة ٢,٣٠٠ مليار يورو لسد العجز والنهوض في القطاع المالي وهي دفعة أولى بعد تجديد حكم لياسيكو من ملاحظ الجدول ان الاقتصاد الروماني خفض نحو بمعدل ٥,٨ ثم انخفض إلى ٣,٣ عام ٢٠١٢

رابعا: إصلاحات فيكتور بونتا الاقتصادية

بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية في رومانيا وزيادة عجز الموازنة ، لجئت الحكومة الرومانية إلى خيار تأجيل الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي لمدة سنة واحدة مع استمرار الحكومة بالحصصة لبيع الحصص الأصغر في شركات الدولة . والتي حددت منتجاتها في عام ٢٠١٣ مقابل مساعدات مالية تقدر ٥ مليار يورو مع تعهد بونتا بأنه سوف يستمر في الاتفاق ، وذلك لبعث رسالة ثقة للمستثمرين بعد ان حصلت حكومته على الدعم من البرلمان (٣٩) وضع بونواد دوميز ورئيس المجلس الضريبي ان حجم الاستثمارات الأجنبية في ٢٠١٣ يقدر ما بين مليار الى مليار ونصف ، وهو شيء جيد وان حاجة الاقتصاد الروماني لجدول أعمال الإصلاحات الهيكلية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد وتطوير البنية التحتية يعطي مؤشرات ايجابية للاقتصاد الروماني.

توجهت المفوضية الأوروبية زيادة نمو الاقتصاد الروماني بفعل زيادة سرعة وتيرة الاستثمارات مدعومة بامتصاص أفضل للمخصصات الأوروبية في الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣) وأكد كبير اقتصادي البنك الدولي لرومانيا كاتالين باوونا زيادة الصادرات وارتفاع نمو الاقتصاد الروماني بفعل تلك المساعدات المالية واستقلالها بصورة مثالية من قبل رومانيا ساهمت في تطوير الإصلاحات الاقتصادية في رومانيا (٤٠) كما أن مشاريع البنى التحتية الكبرى شهدت تسارعا أما الاستهلاك في القطاع الخاص سيبقى محدودا بسبب الوضع المالي للسكان وتأثير الأزمة الأوروبية على الاقتصاد الأوروبي. واستمرت وتيرة النمو في الاقتصاد

الروماني بفعل السياسة الاقتصادية للحكومة الناجحة والتي حقق فيها الاقتصاد الروماني نمو نسبة ٣,٥% في النصف الأول في عام ٢٠١٥ وانخفضت البطالة بنسبة ٦,٧% خلال الربع الأول في عام ٢٠١٥ وشهد القطاع المالي تحسنا واضحا وأفضل من السنوات السابقة أذا تشير البيانات الاقتصادية إلى التضخم سوف يبقى سالباً في العام ٢٠١٦

وأعلن معهد الإحصاء الروماني عن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣.٧% في الأرباع الثلاثة من عام ٢٠١٥ مقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠١٤، وساهمت في نمو الناتج المحلي الإجمالي جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء الزراعة وصيد الأسماك بنسب منخفضة فيما يتوقع ان يتحسن أداء الاقتصاد الروماني في العام ٢٠١٦ و٢٠١٧ بفعل استقرار الوضع الاقتصادي الروماني وانخفاض أسعار النفط ومن ثم زيادة الصادرات مع تعافي سوق العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية . وفي إطار مشروع الموازنة لعام ٢٠١٦ والتي شارك في صياغة كل من وزراء المالية والنقل والمال الأوربية والزراعة إذ خصصت الموازنة إلى وزارات الدفاع والداخلية والتعليم والصحة بارتفاع في نسب حصة هذه الوزارات ،مع انخفاض في الأموال المخصصة إلى وزارة العمل والنقل ،مع تقديرات أولية بارتفاع إيرادات الموازنة عما عليه في العام الماضي بحوالي (٨٠٠) مليون يورو ،فيما يكون النفقات المتزايدة أعلى بنحو ثلاثة مليار دولار وهي تغطي إجراءات تخفيض الضرائب التي وافق عليه البرلمان والحكومة نهاية عام ٢٠١٥ ،وقد أجريت الحسابات بناء على العجز قدره (٣%) من الناتج المحلي الإجمالي ونحو اقتصادي بنسبة ٤% ،وفيما يخص الزيادة المحتملة للحد الأدنى للأجور .أعلنت وزارة المالية Ancodragu انه ينبغي إجراء دراسة لتقييم الأثر لمعرفة آثار هذا القرار على القطاع الخاص وهو الوعد الذي أقرته الحكومة في الأول من شهر يناير /كانون الثاني عام ٢٠١٦ برفع الراتب الشهري للموظف في القطاع العام من ٢٣٨ يورو إلى ٢٧٢ يورو ومن المحتمل ان هذا القرار له تأثيرات على القطاع الخاص والشركات والمستثمرين .

وصرح الرئيس الروماني كلاوس يوهانيس إلى ضرورة تطوير الاقتصاد الروماني من خلال تشجيع الثقافة والتعليم والابتكار والبحث العلمي وتحفيز الإبداع ومكافحة الكفاءات فضلا عن ممارسة الحكم بروح المسؤولية وتحقيق نمو اقتصادي ينعكس على مستوى معيشة المواطنين، ويذكر ان البرلمان صادق على مشروع الموازنة ٢٠١٦ بنمو متوقع ٤% وقال رئيس الوزراء واتشان نشولوش الذي استلم الحكومة اثر استقالة بونتا بفعل الاحتجاجات ان حكومته تستثمر الأموال بشفافية وفعالية وتوجيه المخصصات نحو القطاعات الاقتصادية القادرة على تحقيق النمو الاقتصادي الروماني مع السماح للمواطنين بالتعرف على كيفية انفاق الأموال وأنفاق تلك الأموال من جهة والسماح لأنفسنا باتخاذ الإجراءات المناسبة في حال عدم تحقيق الموازنة (٤١). وقد أكدت وكالة standard/ poors / للتصنيف ألاتنمائي تصنيف رومانيا لديونها على المدى الطويل والقصير بالعملة الصعبة والمحلية مستقرة مع نظرة مستقبلية مستقرة من خلال المستوى المعتدل للديون الخارجية وأفاق النمو الاقتصادي المستقر وتتوقع الوكالة أن يسجل الاقتصاد الروماني نحو متوسط بنسبة ٣% تقريبا بين ٢٠١٥ – ٢٠١٨ وان معدل النمو الذي تعتمد عليه هو الاستهلاك الخاصة على خلفية النمو السنوي للراتب الحقيقي وانخفاض أسعار النفط ومعدلات الفائدة المنخفضة إذا ترتفع أسعار المستهلك بنسبة ١% عام ٢٠١٥ وان من المحتمل أن تصل أسعار المستهلك إلى ٢,٤% ، وانخفاض

الحساب الجاري من ١,٨ إلى ١,٥ عام ٢٠١٦ (٤٢) ومن الملاحظة أن نجاح رومانيا في الإصلاحات الاقتصادية بعد معالجة تراجع الأداء الاقتصادي بفعل تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية بفعل اتخاذها سياسة استثمار القروض في مجال تحفيز القطاع الخاص وتحقيق النمو خفض التضخم وتقليص الإنفاق، ومع نجاح رومانيا في زيادة صادراتها يأتي ذلك باتباع وتنفيذ آليات الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي فضلا عن انخفاض أسعار النفط العالمية .

الخاتمة

من خلال متابعة آلية الإصلاحات السياسية والاقتصادية في رومانيا كانت نتائجه بفعل تأثير العامل الخارجي بانهيار الاتحاد السوفيتي وتحول دول وسط وشرق أوروبا إلى دول ذات نظم ديمقراطية مع إصلاحات اقتصادية باعتماد نهج النظام الرأسمالي والتوجه نحو اقتصاد السوق .والإصلاح السياسي الذي حدث في رومانيا كان ذات طابع ثوري من خلال إعلان الثورة وإسقاط الحكم الشيوعي والتحول إلى النظام ديمقراطي وتوسيع منظمات المجتمع المدني وتأسيس الأحزاب السياسية، فالإصلاح السياسي الذي يأخذ على رومانيا هو استمرار أعضاء الحزب الشيوعي في النظام الجديد من خلال قبولهم بالتحول الديمقراطي وتأسيسهم الأحزاب السياسية والية الانتخابات البرلمانية و الرئاسية التي يشارك بها المواطنين ومن ثم وصول القادة السياسيين إلى السلطة مع تعزيز سلطة القانون بتبني الدستور الديمقراطي للبلاد وتعزيز القانون والتي سمح إلى صانع القرار في تبني سياسات اقتصادية وهيكلية الاقتصادي الوطني عبر آلية اقتصاد السوق ذات أسس سليمة وناجحة على الرغم من المحددات الرئيسية التي اعترضت تبني الإصلاح مثل الفساد والبيروقراطية ونجحت رومانيا في تعافي اقتصادها من الأزمة الاقتصادية العالمية بفضل السياسة الحكيمة للدولة في إنفاق المساعدات المالية باتجاه القطاعات الاقتصادية المؤثرة في الاقتصاد الوطني لاسيما القطاع الصناعي والخدمات ومن ثم انعكست على واقع الصادرات وهذا ما انعكس في نمو الاقتصاد الوطني

هوامش البحث

- (١) اليزابيت بوند : الجولة الأخيرة في البلقان ؛نضير أنظمة الحكم على الطريقة الأوربية ترجمة ميشيل دانو؛ الدار العربية للعلوم ناشرون؛ بيروت .ط١؛ ٢٠٠٨؛ ص١٠٨.
- (٢) اليزابيت .المصدر نسخة؛ ص١٠٨
- (٣) د.حيدر غيبة؛ ماذا بعد أخفاق الرأسمالية والشيوعية؛ المطبوعات للنشر والتوزيع؛ بيروت؛ ط٢؛ ١٩٩٥؛ ص٣٥٣
- (٤) ريتشارد نكسون .امريكا والفرصة التاريخية، ترجمة .محمد زكريا اسماعيل، مكتبة بيسان، بيروت ، ط١،
- (٥) حيدر غيبة .المصدر السابق، ص٣٥٤
- (٦) بيتر بلا جيك؛ الانتقال إلى الديمقراطية والشفافية في الثورة التشكية وتجربة التحول؛ دار العربي للنشر والتوزيع؛ القاهرة؛ ط١؛ ٢٠١٢؛ ص٩٣
- (٧) ناهد عز الدين :تحولات أوروبا الشرقية بين الثورة والجذب؛ مجلة السياسية الدولية؛ العدد(١٨٧)؛ أكتوبر
- (٨) عمر عادل، هل تخبرنا التجربة الرومانية بما سيحدث في مصر. على الموقع الانترنت <http://www.adaliyya.com/pages/index>
- (٩) اليزابيت بوند .المصدر السابق، ص١١٣
- (١٠) ناهد عز الدين ،مصدر سابق، ص٥٧
- (١١) عمرو عادل، مصدر سابق، ص١
- (١٢) عمرو عادل ، المصدر السابق، ص١
- (١٣) الدستور الروماني على الموقع

WWW.WATA.CCLUPLUPOODS/FILES/WATAODDD/ELGFD.2003/10/31

(١٤) اليزابيت بوند ، مصدر سابق ، ص١١٨-١٢٨

(١٥) وفاء عليان ، هل رومانيا من دول الاتحاد الأوروبي على الموقع Mowgoo3.com

(١٦) فوز زعيم المعارضة في رومانيا تريان بايسكو في الانتخابات الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية على الموقع \

http://www.bna.bh/port/news

(١٧) عبد الله رزق ، اقتصاديات ناشئة في العالم ، نماذج التنمية لافتة ، دار الفارابي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٩ ، ص٧٣-٧٤ .

(١٨) مجلة مستثمرون على موقع الانترنت . PHP . WWW,MUSGCC/COM/MOS/MAGAZINE/ARTICLE

(١٩) اليزابيت بوند . مصدر سابق ، ص١١٢

(٢٠) اليزابيت بوند ، مصدر نفسه ، ص١١٣

(٢١) جان دوماريا ، عصور القرصنة المالية الثلاثة في اوضاع العالم ٢٠١٠ ، تحرير ماري يزيك . مؤسسة الفكر العربي بيروت ، ط١ ،

٢٠١٠ ، ص١٥٥

(٢٢) اليزابيت بوند ، المصدر السابق ، ص١١٥

(٢٣) اليزابيت بوند ، المصدر نفسه ، ص١١٦

(٢٤) اليزابيت بوند ، المصدر السابق . ص١١٨-١٢١

(٢٥) عبد رزق المصدر السابق . ص٩٢-٩٣

(٢٦) اليزابيت بوند المصدر السابق . ص١٢٩-١٣١

(٢٧) اليزابيت بوند ، المصدر السابق ، ص١٣٠-١٣٣

(٢٨) مناقشة شديدة مرتقبة في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية الرومانية على الموقع ١٣/١١/٢٠١٤

www/i24news.tv

(٢٩) رومانيا الزعيم اليميني كلاوس بوهانيس يفوز بالانتخابات الرئاسية على الموقع

www/france24.com

(٣٠) ياسيسكو وجيوانا الى دورة ثانية في الانتخابات الرئاسية الرومانية ٢٤/١١/٢٠٠٩

www/arraimwia.com/ar/artice/foreigns

(٣١) تيجو كافالا كانت التنمية الاقتصادية مقومات الصعود لمصافي الدول الكبرى في البرازيل القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية تحرير

محمد عبد العاصي، الدار العربية للدراسات والنشر / بيروت، ط١، ٢٠١٠، ص٨٣

(٣٢) دانيا السباعي، التول الاقتصادي في دول الشرق وسط اوربا، المزايا والتحول، مجلة السياسة الدولية، اكتوبر ٢٠٠٩، ص٧٠-٧١

(٣٣) محمد عبد الشفيق عيسى ، الأزمة المالية العالمية . نظرة على الآثار وسياسات المواجهة ، مؤسسة الرحاب الحديثة ، بيروت، ط١ ،

٢٠٠٩ ، ص١٧

(٣٤) إبراهيم إسماعيل كاخيا الأزمات الاقتصادية الأوروبية ومصير الوحدة الأوروبية على الموقع الانترنت

http://ar.abdefenceiourno/.com/article

(٣٥) عبد الله رزق . المصدر السابق . ص٩٨

(٣٦) صندوق النقد الدولي بواق على منح رومانيا قرض على موقع الانترنت ٢٠١٠/٩/٢٥ www.gulfbase.com/news

(٣٧) صندوق النقد الدولي يطالب رومانيا بزيادة الضرائب الموافقة تدهور الاقتصادية على موقع الانترنت So.lingest.com

(٣٨) صندوق النقد الدولي يمنح رومانيا امتا على موقع الانترنت Sainvesting.com

البنك الدولي انظر كذلك مجلة مستثمرون على الموقع Mosgcc com/ mos/magazine / article php

(٣٩) بيانات اقتصادية على موقع الانترنت www.mogatel.com.romania

(٤٠) صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي يستأنفان مساعدتهما إلى رومانيا على موقع الانترنت ٢٠١٠/١٠/٢٧ Arabic

auronews.co

(٤١) جورج حدادة تأجيل الخصخصة في رومانيا يعرقل المفاوضات القرض من صندوق النقد الدولي . ٢٠١٣/١/١٠ على موقع الانترنت

www.alakednews.camlb/

(٤٢) الاستثمارات الأجنبية في رومانيا على الموقع الانترنت

www.rrir6/ar-ar

(٤٣) بشار القيشاوي ، تكتهنات اقتصادية لعام ٢٠١٤ ، المجلة الاقتصادية ، على موقع الانترنت http://www.rr.r6/ar-ar

- (٤٤) قازح فايزة ،رومانيا رئيس الوزراء جديد وتحديات اقتصادية على الموقع الانترنت <http://arabic.euranews.com>
- (٤٥) تقارير التطورات الاقتصادية وهيكلية الموازنة ٢٠١٥/١٢/٦ على الموقع الانترنت <HTTP://WWW/RRRI-RO/AR-AR>
- تقارير ،تطلعات رومانيا عام ٢٠١٦ على موقع الانترنت <STANDARD/POOR HTTP://WWW/RRRI-RO/AR-AR> ، وقد أكدت هذه الوكالة .
- (٤٦) صندوق النقد الدولي والتطورات الاقتصادية في رومانيا على موقع الانترنت <HTTP://WWW/RRRI.RO/AR-AR>
- (٤٧) صندوق النقد الدولي :.رومانيا حققت تقدما على الموقع الانترنت <ANA-NEWS-INFO/INDEX.PHP/MAINMEUN>.

المصادر

- ١- اليزابيت بوند : الجولة الأخيرة في البلقان ؛نصير أنظمة الحكم على الطريقة الأوروبية ترجمة ميشيل دانو؛الدار العربية للعلوم ناشرون ؛ بيروت .ط١؛٢٠٠٨
- ٢- د.حيدر غيبة ؛ماذا بعد أخفاق الرأسمالية والشيوعية ؛المطبوعات للنشر والتوزيع؛ بيروت؛ ط٢؛١٩٩٥ .
- ٣- ريتشارد نكسون .امريكا والفرصة التاريخية ،ترجمة .محمد زكريا اسماعيل ،مكتبة بيسان، بيروت ، ط١، ١٩٩٥
- ٤- بيتر بلا جيك :الانتقال إلى الديمقراطية والشفافية في الثورة التشكية وتجربة التحول ؛دار العربي للنشر والتوزيع ؛القاهرة؛ط١؛٢٠١٢؛ص٩٣
- ٥- ناهد عز الدين :تحولات أوروبا الشرقية بين الثورة والجنح ؛مجلة السياسية الدولية ؛العدد(١٨٧)؛أكتوبر ٢٠٠٩؛ص٥٦ .
- ٦- عمر عادلي ،هل تخبرنا التجربة الرومانية بما سيحدث في مصر. على الموقع الانترنت <http://www.ladaliyya.com/pages/index>
- ٧- الدستور الروماني على الموقع <WWW.WATA.CCLUPLUPOODS/FILES/WATAODDD/ELGFD.2003/10/31>
- ٨- وفاء عليان ،هل رومانيا من دول الاتحاد الأوروبي على الموقع <Mowgoo3.com> .
- ٩- فوز زعيم المعارضة في رومانيا تريان بايسكو في الانتخابات الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية على الموقع \ <http://www.bna.bh/port/news/>
- ١٠- عبد الله رزق ،اقتصاديات ناشئة في العالم ،نماذج التنمية لافتة ،دار الفارابي ، بيروت ، ط١، ٢٠٠٩، ص٧٣_٧٤ .
- ١١- مجلة مستثمرون على موقع الانترنت
- WWW,MUSGCC/COM/MOS/MAGAZINE/ARTICLE PHP.
- ١٢- جان دوماريا ،عصور القرصنة المالية الثلاثة في اوضاع العالم ٢٠١٠ ،تحرير ماري يزيك .مؤسسة الفكر العربي بيروت، ط١، ٢٠١٠، ص١٥٥.
- ١٣- صندوق النقد الدولي بواقع على منح رومانيا قرض على موقع الانترنت <www.gulfbase.com/news> ٢٠١٠/٩/٢٥
- ١٤- (٤) صندوق النقد الدولي يطالب رومانيا بزيادة الضرائب الموافقة تدهور الاقتصادية على موقع الانترنت <So.linges> <ting.com>
- ١٥- صندوق النقد الدولي يمنح رومانيا انماتا على موقع الانترنت
- ١٦- <Sainvesting.com> .
- ١٧- مجلة السياسة الدولية .
- ١٨- البنك الدولي .
- ١٩- بيانات اقتصادية على موقع الانترنت <www.mogatelcom Romania> .
- ٢٠- صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي يستأنفان مساعدتهما إلى رومانيا على موقع الانترنت <Arabic> ٢٠١٠/١٠/٢٧ <auronews.co> .
- ٢١- جورج حدادة تأجيل الخصخصة في رومانيا يعرقل المفاوضات القرض من صندوق النقد الدولي . ٢٠١٣/١/١٠ على موقع الانترنت
- <www.alakednews.camlb/>
- ٢٢- الاستثمارات الأجنبية في رومانيا على الموقع الانترنت
- <www.rrir6/ar-ar>
- ٢٣- بشار القيشاوي ،تكهنات اقتصادية لعام ٢٠١٤،المجلة الاقتصادية ،على موقع الانترنت <http://www.rr.r6/ar-ar>

- ٢٤- قازح فايزة ،رومانيا رئيس الوزراء جديد وتحديات اقتصادية على الموقع الانترنت <http://arabic.euranews.com>
- ٢٥- تقارير التطورات الاقتصادية وهيكلية الموازنة
- ٢٦- ٢٠١٥/١٢/٦ على الموقع الانترنت <HTTP://WWW/RRI-RO/AR-AR>
- ٢٦- تقارير ،تطلعات رومانيا عام ٢٠١٦ على موقع الانترنت <HTTP://WWW/RRI-RO/AR-AR> STANDARD/POOR ، وقد أكدت هذه الوكالة .
- ٢٧- صندوق النقد الدولي والتطورات الاقتصادية في رومانيا على موقع الانترنت <HTTP://WWW/RRI.RO/AR-AR>
- ٢٦- صندوق النقد الدولي :.رومانيا حققت تقدما على الموقع الانترنت
- ANA-NEWS-INFO/INDEX.PHP/MAINMEUN.